المتقاعدون بين زيادة البرلمان وصمت الحكومة

وزارة الماليّة: العام الحالي لن يشهد تغييراً في الرواتب

الماليّة البرلمانيّة: ٧٠ ألف دينار زيادة على راتب المتقاعد

أصيب المتقاعدون بخيبة أمل كبيرة وهم يسمعون أن التخصيصات المالية لهذا العام قد تجاوزت محنتهم وخذلتهم، وان الآمال التي انتعشت في صدورهم وكان قد أصابها (العطب)!

في أحد المصارف كانت لنا هذه الوقفة مع مجموعة متعبة من المتقاعدين الذين احكموا معاطفهم اتقاءً لساعات البرد القارص في شهر كانون الثاني المتقاعد أبو علي (٦٧) عاما قال: خرجنا مع المتظاهرين منذ بدء التظاهرات في ٢٥ شباط الماضي وحتى الآن، مطالبين بإنصافنا كوننا مغبونين جدا مع العلم ان عددنا يزيد على مليون ونصف المليون عائلة ولو خمنّا عدد افراد كل عائلة هو أربعة لكان عدد المتضررين منا يزيد على ٩ ملايين مواطن عراقي، ويُخطئ من يظن ان لنا أولادا يعينوننا بل بالعكس اغلب أبنائنا عاطلون عن العمل ونحن الذين ننفق عليهم!

☐ بغداد / سها الشيخلي
☐ تصوير / ادهم يوسف

معاناة المتقاعدين

تتلخص معاناة المتقاعدين أولا كونهم يعانون أمراضا مزمنة منها ارتفاع الضغط والسكر والعشو الليلي إلى جانب ارتفاع حاد في مستوى المعيشة ولهيب الأسعار سواء كانت علاجية أم معيشية، ويؤكد الجميع انهم مغبونون ذلك لان كل القوانين وتعديلاتها لم تنصفهم وكانوا يأملون في زيادات تناقلتها الصحف وحددتها في بداية هذا العام لكنهم فوجئوا بتصريح وزير المالية وهو ينفى بنفسه أن تكون هناك زيادات للمتقاعدين وتغيير سلم رواتب الموظفين اثناء حديثه المتلفز عن الموازنة العامة لعام ٢٠١٢.

المتقاعدة ام فواز تسأل عن النسبة التراكمية ومقدارها ٥،٢٪ من معدل الراتب الوظيفي، وتشير الى انها مدرسة في إحدى ثانويات بغداد وقد تقاعدت قبل عام ٢٠٠٣ وكان عمرها آنذاك ٥٥ سنة، ولها خدمة تقاعدية لا تقل عن ٢٥ سنة وهي حاصلة على شهادة البكالوريوس (أدب انكليزي) فلماذا تم احتساب راتبها بـ٨٥٤ ألف دينار كل شهرين؟ وما هي المعايير التي تم احتساب الراتب بموجبها؟

المتقاعد علي الكاظمي (٥٨) سنة كان موظفا في إحدى الوزارات ويتقاضى راتبا شهريا قدره مليون ونصف المليون، وعندما تقاعد عن خدمة أمدها ٢٥ سنة أصبح راتبه ٨٥٤ كل شهرين، ويشير الكاظمي إلى الفقرة السابعة من تعديل القانون لعام ٢٠٠٨ والتي تعد (حزورة) لا يمكن تفسيرها) هي العائق أمام أخذ استحقاقه.

ويسأل احد المتقاعدين الذي أحيل على التقاعد في ١٩٨٧ عن الفقرة (سابعا) التي تنص على أن (لا يجوز إن يزيد الراتب التقاعدي على ٨٠٪ عن آخر راتب وظيفي تقاضاه الموظف في الخدمة التقاعدية)، ويقول ان الرواتب في الثمانينات من القرن المنصرم كانت تحتسب بالمئات وانه عندما احيل الى التقاعد كان راتبه آنذاك ٢٨٠ دينارا فقط، وهو ما يشكل الدرجة الأولى من سلم رواتب الخدمة المدنية في ذلك الوقت، وكان يتقاضى راتبا تقاعديا في تلك الفترة ٤٠٠ دينار لكل شهرين اي الدرجة الأولى، ولكن وفق القانون الجديد وهو المرقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٨ اصبحت درجته الرابعة بدلا من الاولى، وصار يتقاضى ٨٥٤ الف دينار كل شهرين، وهذا يعني انه خسر ثلاث درجات من سلم الرواتب، ويسأل لماذا وكيف حصل ذلك؟ ويعتقد إن هناك خطأ قد حصل عند احتساب راتبه التقاعدي، وان الفوضى وعدم السماع للمتقاعد في دائرة التقاعد قد منعته من المراجعة وهو المسن والمتعب.

نواب يتحدثون

وفي حديث خص به المدى أوضح النائب عن كتلة المواطن وعضو اللجنة الاقتصادية عبد الحسين عبطان أن اغلب أعضاء مجلس النواب هم مع معاناة المتقاعد كونه قد أفنى سنوات شبابه في العمل في أجهزة الدولة وهو يتقاضى الآن راتبا لا يسد احتياجاته الخاصة وعلاج مرضه ونفقات اسرته، والإخوة النواب يرون ضرورة إيجاد حل لمعاناة المتقاعدين، وكان السؤال المطروح من قبل اللجنة المالية في البرلمان من اين نأتي بمبلغ الزيادة، الا اننا توصلنا إلى ان في الموازنة هناك مبالغ مخصصة للمنافع الاجتماعية وأخرى مبالغ للايفادات ولدينا مبالغ أخرى تندرج ضمن إسراف في أموال الدولة، لذا تم الاتفاق على تخصيص نسبة ٥٠٪ من تلك المبالغ لتخصص كزيادة على رواتب المتقاعدين وبنسبة قدرها ٥٠٪ من راتب المتقاعد، ويسبقه تعديل سلم الدرجات، وقد تمت مناقشة هذا المقترح وهناك إجماع سياسي على هذه المبادرة، أما بالنسبة لنا نحن كتلة المواطن فسوف لن نمرر الموازنة لهذا العام إلا بعد إقرار مقترحنا ذلك وسوف يستغرق مدة أكثر من شهر، وبعد القراءة الثانية سوف تعلن الزيادة وتحديدا خلال النصف الأول من شهر شباط القادم.

وفي حديث خص به المدى أشار النائب عن قائمة دولة القانون وعضو اللجنة المالية هيثم الجبوري إلى ان شريحة المتقاعدين شريحة مظلومة وتعاني الغبن والحيف وجميع النواب يتعاطفون مع المتقاعدين ونحن كلجنة مالية توصلنا إلى حل وسط ومؤقت وهو ان لدينا وفرة مالية جاءت من اسعار النفط ومن وفرة إنتاجه وتحديد مبلغ قدره ٧٠ ألف دينار زيادة على راتب جميع المتقاعدين في أول ستة اشهر من هذا العام وبشكل مبلغ مقطوع ومؤقت، أما من ناحيتنا كلجنة مالية خاصة بالبرلمان فقد تم تشكيل لجنة مؤلفة من أربعة أعضاء متخصصين لإعداد قانون خاص بالمتقاعدين ينصفهم وهو الحل الجذري ونحن معهم ونعلم جيدا أنهم قضوا حياتهم في خدمة الدولة والمواطن.

رئيس الجمعية الإنسانية للمتقاعدين: نطالب بتعديل المادة السابعة من القانون..

النائب هيثم الجبوري: نبحث تشريع قانون للمتقاعدين

النائب عبد الحسين عبطان: تحويل المنافع الاجتماعية إلى رواتب المتقاعدين

مع رئيس الجمعية

تحدث إلينا رئيس الجمعية الإنسانية للمتقاعدين السيد عبد الرضا الحفاظي عن الزيادات التي كان يترقبها المتقاعد لهذا العام وعن موازنة عام ٢٠١٢ التي خيبت آمال المتقاعدين كونها قد نفت وجود زيادة لهم، (وسيحدثنا عن قانون الخدمة المدنية فقط لضيق الوقت ونأمل ان نتواصل معه في لقاء آخر ليحدثنا عن قانون الخدمة العسكرية وإشكالاته)، وعن موقف الجمعية إزاء ذلك كونها تمثل شريحة كبيرة من المتقاعدين حيث قال:

فوجئت الجمعية بتصريحات وزير المالية الدكتور رافع العيساوي التي سبقت تقديم الموازنة إلى مجلس النواب، وان التصريحات كانت مغايرة لتصريحات سابقة أكدت شمول المتقاعدين لتعديل قانون المتقاعدين الموحد رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٦ المعدل بقانون رقم ٦٩ لسنة ٢٠٠٨ كذلك المناقشات التي دارت في مجلس الوزراء والتي اوعز على اثرها رئيس الوزراء الى وزير المالية تحديدا بعد انتهاء مهلة المئة يوم التي حددت في حينه لتعديل قانون التقاعد بما يؤمن مساواة للمتقاعدين قبل وبعد ١/١ /٢٠٠٨، لكن هذا لم يتم والتصريحات جاءت مغايرة تماما لتوقعاتنا وطموحاتنا، وقد استدعتنا اللجنة المالية في مجلس النواب لعقد اجتماع موسع بتاريخ ٢٠١١/١٢/٢٢، وبحضور كافة السادة أعضاء اللجنة المالية في البرلمان ورئيس هيئة التقاعد ممثلا عن وزارة المالية وحضرنا كممثلين عن المتقاعدين، وجرى خلال الاجتماع طرح وجهات نظر مختلفة ومن ضمنها وجهة نظرنا التي تركزت على تعديل المادة السابعة من القانون المثيرة للجدل.

المادة السابعة

ويوضح الحفاظي استحقاقات المتقاعدين وفق المادة السابعة لقانون ٢٠٠٦ المعدل بقانون رقم ٦٩ لسنة ٢٠٠٨ قائلا:

- تم تحديد الاستحقاقات وفق فقرتين الأولى وهي، يستحق المتقاعد نسبة ٥و٢٪ عن كل سنة خدمة فعلية في حالات خمس فقط هي:

١- أن يكون المتقاعد قد بلغ من العمر ٦٠ سنة أو اكثر ولديه خدمة ٢٥ سنة فأكثر.

٢- ان يكون المتقاعد قد بلغ من العمر ٥٥ سنة فأكثر ولديه خدمة ٣٠ سنة.

٣- المحالين على التقاعد لأسباب صحية.

٤- المتوفون أثناء الخدمة

٥- العسكري الذي لديه خدمة ٢٠ سنة ويبلغ من العمر ٥٠ سنة فأكثر.

اما الحالات الاخرى فيستحق عنها نسبة ٢٪ فقط، ويؤكد الحفاظي وجوب اعادة صياغة هذه المادة وفق مقترح متوازن مقدم من الجمعية وهي ان يستحق المتقاعد نسبة ٦٠٪ من رواتب قرينه المستمر بالوظيفة حاليا ليتقاضى راتبه وفق قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٨ وهذا يعني أن المتقاعد الذي لديه خدمة أمدها ٣٠ سنة وعمره ٥٥ سنة يستحق ٧٥ ٪ من الراتب وإذا كان عمره ٥٤ سنة و١١ شهرا يستحق ٦٠٪.

رئيس جمعية المتقاعدين مع المحررة

وعن الفرق في الرواتب بين متقاعدي عام ٢٠٠٣ وقبل عام ٢٠٠٣ اكد الحفاظي ان تلك الفوارق قد الغاها قانون عام ٢٠٠٨ وصار التباين يشمل المتقاعدين قبل وبعد عام١/١/ ٢٠٠٨، ذلك ان كل المتقاعدين قبل عام ٢٠٠٨ يتسلمون رواتب تقاعدية وفق سلم بائس لا يمت الى الواقع بصلة ولا الى القانون بصلة نحن عندما نطالب بتعديل المادة السابعة لكي يشمل التعديل جميع المتقاعدين وباستحقاقات متساوية، وان تكون مدة الخدمة هي المعيار لا ان تكون سنوات العمر هي الأساس، فهذا لا يجوز، وعن سلم الرواتب المعمول به حاليا، أشار الحفاظي إلى انه سلم بائس اعد من قبل عناصر في وزارة المالية لم تراع فيه لا الخدمة ولا الشهادة وإنما وضعوا كل من لديه خدمة اقل من ٢٥ سنة ولحد ١٥ سنة وضعها في الدرجة السادسة وفي راتب واحد ويتقاضون رواتب مقطوعة وكأنها مبالغ ليس لها أساس في الاحتساب وفق قوانين محددة وهي ٢٢٠ الف دينار وهي لا تساوي نسبة ما دون الكفاف والمتقاعدون الذين لديهم خدمة ٢٥ سنة فاكثر مهما تكن مدة خدمتهم حتى لو بلغت الأربعين سنة يتقاضون راتبا قدره ٢٨٧ الف دينار، وهي ايضا مبالغ بائسة لا تفي بالغرض، ويفترض أن الجميع يسري عليهم قانون ونسب محددة بموجب القانون ، لذلك نرى ضرورة إلغاء وتعديل المادة السابعة، وقدمنا مقترحا الى مجلس النواب وبشهادة رئيس وأعضاء اللجنة المالية في مجلس النواب على انه مقترح متوازن، وهو ٦٠٪ من راتب القرين المستمر بالخدمة حاليا بموجب قانون رقم ٢٢ لمن لديه خدمة ١٥ سنة وتزاد النسبة بنسبة واحد ونصف بالمئة عن كل سنة إضافية وهذا يعني أن كل من تزيد خدمته سنة سيزيد راتبه، ذلك لانه سدد خلال سنة توقيفات تقاعدية اكثر من سين من الناس، وصولا إلى نسبة ٨٠٪ وهي راتب الحد الأعلى الذي يجب ان يأخذه المتقاعد الذي لديه خدمة ٢٥ سنة فأكثر من راتب قرينه المستمر بالخدمة حاليا على سبيل المثال إذا كان قريني في الخدمة يتقاضى ٧٠٠ الف دينار كراتب شهري يفترض أن يكون استحقاقي انا الذي لدي خدمة ٢٥ سنة أن استحق راتبا تقاعديا قدره ٥٦٠ الف دينار شهريا وهذا استحقاق شرعي وقانوني.

اصحاب الشهادات

وعن اصحاب الشهادات وكيف سيتم احتساب خدمتهم التقاعدية أشار الحفاظي الى أن الشهادة هنا قد حددتها مدة الخدمة فان الموظف عندما يعين براتب محدد وفق الشهادة يختلف عن الموظف الذي اقل منه شهادة لذلك عند إحالته الى التقاعد سيكون راتبه أكثر من راتب صاحب الشهادة الادنى على سبيل المثال: صاحب شهادة دكتوراه يعين بدرجة وظيفية اعلى من صاحب شهادة البكالوريوس فعند إحالتهم على التقاعد بعد مضي ٢٥ سنة سيكون صاحب شهادة الدكتوراه بالدرجة الأولى ويستحق راتبا قدره ٩٠٠ الف دينار شهريا أو ما يزيد على ذلك وصاحب شهادة البكالوريوس سيكون في الدرجة الثالثة ويتقاضى راتبا قدره ٧٢٠ ألف دينار عند احتساب نسبة الـ٨٠٪ المشار إليها، اما حاليا فان احتساب شهادة الدكتوراه راتبه الشهري هو ٧٠٠ ألف دينار وصاحب شهادة البكالوريوس يكون راتبه ٥٦٠ ألف دينار وهم في نفس مدة الخدمة.

سنوات الخدمة

وعن سؤال للمتقاعد الحاصل على شهادة بكالوريوس وخدمته ٢٥ سنة ويتقاضى اقل من راتب متقاعد لديه شهادة إعدادية ولديه خدمة قدرها ٣٣ سنة وهل أن سنوات الخدمة هي المعيار لنيل الراتب الأكثر؟ يقول الحفاظي:

- إن الفارق بين سنوات الخدمة هي ٨ سنوات وان الخلل هنا في مدة الخدمة فلو اخذ بنظر الاعتبار ان المدة ٢٥ سنة هي المبدأ الأساس لتحقيق نسبة الـ٨٠٪ سيأخذ كل ذي حق حقه، والمشكلة هنا إنهم فتحوا باب سنوات الخدمة فلو كانت الـ٢٥ سنة هي الأساس في نيل الحد الأعلى من الراتب التقاعدي سوف يظهر الفارق حيث سيأخذ صاحب شهادة البكالوريوس أكثر من صاحب الشهادة الإعدادية، فلو طبق مقترحنا الآنف للذكر سوف يأخذ كل ذي حق حقه، ذلك لان الخدمة البالغة ٢٥ سنة هي المعيار في احتساب الراتب ويأخذ نسبة ٨٠٪ من القرين المستمر بالخدمة، ومع ذلك نحن نطالب أيضا بمخصصات الزوجة والأولاد.

طوابير في انتظار راتب شحيح